

مواصلة الجهود الوطنية للقضاء على ختان الإناث وتعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقاً إزاء هذه الظاهرة



صورة تجمع السيدات المشاركات في العرض الجماهيرية لفيلم "بين بحرين" بمحافظة دمياط. الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ يونس حسني

يعد ختان الإناث انتهاك لحقوق الإنسان وأحد أشكال العنف ضد النساء والفتيات الذي لا يزال منتشرًا في العديد من البلدان المختلفة. تنتج ظاهرة ختان الإناث عن عدم المساواة بين الجنسين الناشئة عن الأعراف الاجتماعية التي لديها تأثير كبير في تغيير العادات، وفي بعض الأحيان السلوكيات، مما يؤدي إلى الحد من قدرة النساء والفتيات على ممارسة حقوقهن بالكامل، مثل حقهن في التمتع بسلامة الصحة العقلية والجسدية علمًا بأن غالبًا ما تجري عملية الختان رغماً عن الأُنثى أو بإجبارها.

وإشارة لذلك، تُلزم المادة 11 من الدستور المصري (2014) الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك حماية المرأة من جميع أشكال العنف. على الصعيد العالمي، وكما ينعكس في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، فإن القضاء على ختان الإناث، كما هو محدد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار الهدف 5 / 5.3 من أهداف التنمية المستدامة، بمثابة محرك رئيسي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

تشير البيانات في مصر إلى أن 87.2% (2015)¹، من النساء المصريات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا قد خضعن لختان الإناث. ورغم هذه النسب إلا أن الأدلة تشير إلى أن معدلات تعرض النساء والفتيات للختان آخذة في الانخفاض، حيث تعرضت 7 من كل 10 فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عامًا لختان الإناث² مقارنة بـ 97% في نفس الفئة العمرية عام 1985، علمًا أن 72% من هذه الحالات تم ارتكابها من قبل المهنيين في المجال الطبي.

على مدى عدة سنوات، استمرت الجهود الوطنية من أجل القضاء على هذه الممارسات الضارة وتعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقاً إزاء هذه الظاهرة الضارة من أجل خلق بيئة آمنة للنساء والفتيات. في يونيو من عام 2008، تم تجريم ختان الإناث رسميًا عندما أقر مجلس

¹ وزارة الصحة والسكان (2015). مسح قضايا الصحة في مصر

² تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر، اليونسيف (2020): الاتجاهات والتوقعات الحديثة

النواب بمعاقبة الجاني بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وستين كحد أقصى، أو دفع غرامة بحد أدنى 1000 جنيه مصري وكحد أقصى 5000 جنيه مصري. وخلال السنوات الماضية، شهدت مصر عدة تغييرات تشريعية لتشديد العقوبات على ارتكاب هذه الجريمة. في عام 2021، وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون لزيادة العقوبات لتصل إلى السجن لما لا يقل عن عشرون عامًا للأطباء والممرضات الذين يمارسون ختان الإناث.

تم اقتراح هذه التغييرات التشريعية والعمل عليها تحت قيادة اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث التي تأسست في عام 2019، برئاسة مشتركة من قبل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ العديد من الأنشطة في إطار عمل اللجنة الوطنية، مثل حملات طرق الأبواب والقوافل الطبية والحملات الإعلامية التي نجحت في الوصول إلى أكثر من 22 مليون مستفيد(ة) من النساء والرجال والأطفال في الفترة بين مايو 2019 حتى يونيو 2020³. وفي أواخر عام 2020، أشارت البيانات الصادرة عن المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة إلى أن عدد الفتيات والأمهات اللاتي أُبلغن عن حوادث فعلية أو محتملة لختان الإناث بلغ 1618 بلاغًا⁴ في الفترة ما بين يونيو 2019 وديسمبر 2020، مقارنة بـ 240 بلاغ⁵ منذ إنشاء خط نجدة الطفل في عام 2005⁶.

تظل الرغبة في القبول الاجتماعي وتجنب وصمة العار الاجتماعية العامل الأكبر الذي يؤثر على تعرض النساء والفتيات لختان الإناث. ويتم ممارسة هذه الظاهرة أيضًا على أساس الاعتقاد بأنه سيضمن زواجًا مناسبًا للفتاة ويحافظ على عفتها ومن ثم، المحافظة على شرف الأسرة. كما يُمارس إيمانًا بأن الدين يقتضيه، وهو ما حرّمته المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية في مصر.

وفي إطار الجهود المبذولة لتغيير الأعراف والمفاهيم الاجتماعية حول ممارسة ختان الإناث، تم إنتاج فيلم "بين بحرين"، وهو نتاج التعاون المشترك بين المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر إيمانًا منهم بدور الفن والسينما كمحفز لتغيير الأعراف الاجتماعية وخلق حوار وإشراك المجتمع لتغيير المفاهيم التي تميز ضد المرأة والتي تؤدي إلى استمرار مثل هذه الممارسات الضارة. الفيلم من تأليف كاتبة السيناريو الشهيرة مريم نعم، وإخراج أنس طلبه، وإنتاج شركة أكسير، وتم إنتاجه بدعم من حكومة اليابان في مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

تم طرح فيلم "بين بحرين" في دور السينما عام 2019 وهو متاح حاليًا على منصة Netflix، وقد حصد الفيلم على 22 جائزة دولية حتى الآن بعد مشاركته في العديد من المهرجانات السينمائية الدولية والإقليمية. حرص المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر أيضًا على تنظيم عروض جماهيرية مجانية للوصول إلى أكبر عدد من النساء والرجال في مختلف المحافظات في محاولة لتغيير المفاهيم حول الموضوعات المختلفة التي تم تناولها بما في ذلك ختان الإناث والعنف المنزلي، من خلال إجراء مناقشات تفاعلية بقيادة مقرري المجلس القومي للمرأة بعد كل عرض.

حتى أواخر عام 2021، عُرض الفيلم عدة مرات في مختلف المحافظات بما في ذلك القاهرة ودمياط وقنا والأقصر والمنيا والفيوم والإسكندرية وأسيوط وكفر الشيخ. وحضر العروض الجماهيرية أكثر من 900 مشارك ومشاركة.

"لدي ثلاث فتيات ولن أفكر أبدًا في القيام بذلك [الختان] لهن"، ذكر أحد المشاركين من الرجال أثناء العرض الجماهيري الذي أُقيم في أواخر عام 2021 في القاهرة. وقالت إحدى الحضور خلال العرض الذي تم تنظيمه في دمياط في ديسمبر 2021، "أكثر ما أحببته في الفيلم هو أنه مؤثر، وسيجعل أي شخص [يفكر في إجراء الختان] أن يعيد تفكيره/ها".

وعلى هذا النحو، من المهم أن يتم دعم الجهود المستمرة للجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في اعتماد نهج شامل ومتعدد التخصصات لإشراك كافة شركاء التنمية لدعم تنفيذ القوانين والسياسات من خلال استجابات منسقة وفعالة يسهل الوصول إليها من قِبَل الفتيات والنساء اللاتي تعرضن لختان الإناث. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري دعم استثمارات اللجنة الوطنية التي تركز على اعتماد استراتيجيات وقائية شاملة من شأنها تسليط الضوء على الأعراف الاجتماعية، وأدوار الرجل والمرأة، والصور النمطية المغلوطة، والتمييز ضد النساء والفتيات.

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في مصر (2020). جهود مصر الوطنية للقضاء على جريمة ختان الإناث³

البيانات المنشورة من قبل اللجنة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (عرض باور بوينت)⁴

يستند الحساب إلى الأرقام المنشورة على الموقع الرسمي للمجلس القومي للطفولة والأمومة⁵

خط مساعدة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة: 16000 وخط مساعدة مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة: 15115⁶

بالشراكة مع اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، وبالعامل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر دعم الجهود الوطنية لوصول المرأة والفتاة المصرية إلى الخدمات الأساسية، ورفع وعي المجتمع و تغيير الأعراف الاجتماعية المغلوطة لإنهاء جميع أشكال عدم المساواة بين الجنسين.